

جدول الوثائق الموجّهة

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب  
قصر باردو

العدد الرتبي	بيان الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
	<ul style="list-style-type: none"><li>- رسالة إحالة مع استعجال النظر إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة.</li><li>- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 02 أكتوبر 2015 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع تطوير الطرقات.</li><li>- شرح الأسباب.</li><li>- نسخة من اتفاق القرض.</li></ul>		تحال عليكم للتفضل بعرضها على مجلس نواب الشعب.

تونس في 16 أيار 2015  
عن رئيس الحكومة



توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه  
بـ.....في.....

الإمضاء

61 / 2015

مستشار القانون
16 أيار 2015
مدير الإدارة



من رئيس الحكومة  
إلى  
السيد رئيس مجلس نواب الشعب  
قصر بارود

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 62 من الدستور،  
و بعد مداولة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في تاريخ 14 أكتوبر 2015،  
يصلكم طي هذا مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 02 أكتوبر  
2015 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع تطوير  
الطرق،

و نظرا للصبغة الاستعجالية التي يكتسبها المشروع،  
فالرجاء منكم التفضل بعرضه على مجلس نواب الشعب مع استعجال النظر.

رئيس الحكومة

الطيب الصير

61 / 2015

مجلس نواب الشعب السوار ذات
16 أكتوبر 2015
رمز الإدارة...../عدد

61 / 2015

61 / 2015
الجمهورية التونسية الوزارات
16 أكتوبر 2015
رمز الإدارة...../عدد

## مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 02 أكتوبر 2015 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع تطوير الطرقات.

### فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 02 أكتوبر 2015 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الخاص بمنح قرض قدره مائة وثمانية وسبعون مليون وسبع مائة ألف أورو (178.700.000 أورو) لتمويل مشروع تطوير الطرقات.

64 / 2015

64 / 2015

## شرح الأسباب مشروع تطوير الطرقات (اتفاقية القرض)

مجلس نواب الشعب الواردات
16 أكتوبر 2015
رمز الإدارة...../عدد

أبرمت الحكومة التونسية مع البنك الدولي للانشاء والتعمير بتونس بتاريخ 2 أكتوبر 2015 اتفاقية قرض تتعلق بالمساهمة في تمويل مشروع تطوير الطرقات بمبلغ قيمته 178.7 مليون أورو أي ما يعادل 393.14 مليون دينار تونسي (م.د.ت).

### 1. أهداف المشروع:

يندرج مشروع تطوير الطرقات ضمن استراتيجية تأهيل قطاع البنية التحتية للنقل عبر انجاز الطرقات.

وينصهر هذا المشروع ضمن الهدف الرامي إلى التوزيع العادل لثمار التنمية على كافة جهات البلاد مع اعطاء أولوية الاستثمار في البنية الأساسية للمناطق الداخلية التي تشهد حركة اقتصادية متنامية انجرت عنها كثافة في حركة المرور، ومن شأن التدخل في هذه المسارات من طرقات مرقمة من خلال مضاعفتها بمسارين لفك العزلة عن المناطق الداخلية بغية الارتقاء بنوعية الربط بين المدن والقرى فيما بينها من جهة، وبين مواقع الإنتاج ومراكز الاستهلاك والترويج من جهة أخرى إلى منزلة أرفع بما يضمن مزيد ادماج المناطق الداخلية المعنية في محيطها الاقتصادي الوطني.

ويهدف هذا المشروع إلى التخفيض من كلفة ومدة التنقل وتحسين السلامة على الطرقات التي تربط بعض المناطق الداخلية في طريق النمو مع المناطق الأكثر نمو في تونس.

### 2. محتوى المشروع:

يحتوي المشروع على العناصر التالية:

- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 12 من ن.ك 5 إلى ن.ك 54 الرابطة بين سوسة والقيروان على امتداد 57 كلم.
- مضاعفة الطريق الجهوية رقم 133 من ن.ك 0 إلى ن.ك 22 الرابطة بين زغوان وجبل الوسط على امتداد 24 كلم.

- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 4 من ن.ك 0 إلى ن.ك 65 الرابطة بين زغوان وسليانة على امتداد 65 كلم.
- تحسين 17 جسر، و230 جسر صغير و52 تقاطع طرقات، والاشارات وتركيب أجهزة السلامة على الطرق الأخرى.
- دعم التصرف في إدارة شبكة الطرقات وبرمجة الاستثمارات العمومية من قبل وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية. وسوف يتم تمويل هذا العنصر بهبة 909 الف دولار امريكي

### 3. مواعيد الإنجاز:

ينتظر أن تتطلق الأشغال في غضون سنة 2016 على مدى حوالي ثلاثين شهرا.

### 4. كلفة المشروع و مساهمة البنك في تمويله:

تبلغ تكاليف المشروع الجمالية 473.175 م.د.ت و سيساهم البنك الدولي في تمويله بقرض يبلغ 178.7 مليون اورو اي حوالي 393.14 (م.د.ت) أي بنسبة جمالية تقدر بـ83% من المكونات القابلة للتمويل من طرف البنك حسب الشروط التالية:

- نسبة الفائدة: متغيرة (اقل من 1%)
- مدة السداد: 34 سنة بما فيها 5.5 سنوات امهال.
- عمولة التعهد: 0,25% سنويا على المبلغ غير المسحوب من القرض بمفعول يبدأ بعد 60 يوما من تاريخ توقيع اتفاقية القرض.
- عمولة الافتتاح: 0,25% من مبلغ القرض تخصم مباشرة حال دخول القرض حيز النفاذ

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.